

أمة  
2013

222 72 830 - 222 72 857  
maglesalomma@alanba.com.kw

فاكس  
• للتواصل: إيميل



أكد خلال ندوته الافتتاحية «الديموقراطية المفلومة» أنه لا بد أن نستفيد من تجارب البلدان من حولنا

## دشتي: المجلس الماضي تحمل الحكومة على مضض والقادم امتداد له



د.عبد الحميد دشتي متحدثاً للحضور



جانب من الحضور خلال الندوة

وعن المجلس الماضي قال دشتي انه كان مجلس ظلم تحمل الحكومة على مضض، متمنياً أن تتغير الحكومة، مبيناً أن المجلس القادم امتداد للمجلس الماضي. وقال إننا شرعنا العديد من القوانين منها، قانون الشركات، قانون التراخيص في أن يتمكن المواطن من عمل ترخيصه في يوم واحد، تعديلات على قوانين الرعاية السكنية وإسهامات القطاع الخاص والصندوق الوطني للرعاية وصندوق دعم الأسرة، وقانون غسل الأموال ومكافحة الإرهاب.

• مدحت فاخوري

بيت في قانون الجمعيات التعاونية، مبيناً انه لا يجب أن تحتكر من قبل قبيلة واحدة بعينها بحيث يكون هناك صوت واحد لكل عضو مجلس إدارة. وأوضح دشتي: رغم أننا دولة نطف إلا انه لا توجد لجنة الأمة، مبيناً انه سيبحث في ذلك الأمر في حال وصوله للمجلس بالإضافة إلى بعض القوانين الأخرى التي تهدف إلى خدمة الوطن والمواطن. وقال دشتي: يجب أن نؤكد للجميع أننا مشروع مقاوم للتخريب ولعلينا أن نشترك في العملية الانتخابية حتى نحقق ديموقراطيتنا.

1340 معاملة منها والباقي مازال معلقاً واضعاً اللوم على الحكومة ووزرائها في سعي منهم لإفشال النواب. وذكر أن هناك العديد من القوانين مازالت تحت الإنجاز ولا يعرف عنها الكثيرون شيئاً وذكر منها على سبيل المثال: قانون التامين ضد البطالة بصرف 550 ديناراً لمدة 6 شهور للكويتيين من اليوم الأول من تاريخ تقديم طلب التوظيف إلى ديوان الخدمة المدنية حتى يتسلم عمله وتصير الحكومة ملزمة بمن توفر له فرصة عمل أو أن تصرف له راتب. وقال انه في حال وصوله إلى مجلس الأمة فسوف

تستند إلى شهادة حسن السير والسلوك للمرشح، مبيناً أن مواد القانون تشير إلى أن من كانت لديه احكام جنائية بموجبها يتم البحث والتحري عنها، مشيراً إلى أن هناك الغامض توضع لعدم الإيمان بالديموقراطية. وأشار إلى أن اللغم الذي يواجهه هو تقديم الطعون بعد إجراء الانتخابات بجانب التكاليف التي تكبدها خلال فترة الانتخابات من تجهيزات، وفي النهاية نجد أن المواطن هو الضحية جراء تلك الطعون، موضحاً أن ديموقراطيتنا باتت ملغومة بفعل فاعل. وأردف دشتي أن هناك محاولات بشطب مرشحين

لتفسير لحكم المحكمة الدستورية بشأن إبطال مجلس الأمة تم قيده برقم «2013/17» دستوري، لتفسير الفقرة 4 من الحكم الدستوري في الطعن 15 لسنة 2012. وأوضح انه من أجل مستقبل أفضل والحفاظ على دولة المؤسسات فنحن مستعدون بقوة للمشاركة في العملية الانتخابية، مشيراً إلى أنه يقوم بدوره ضمن مشروع المقاومة والفساد والتخريب المنظم الذي يستهدف الكويت. وقال دشتي إن النواب مثل علبة «المأكتوش» فمنهم من له طعم ومنهم من ليس له طعم وشرح بعض النقاط التي قد تساعد الناخب في

أكد مرشح الدائرة الأولى عضو المجلسين الميطلين عبد الحميد دشتي أن المشاركة الانتخابية مطلوبة رغم كل التحديات التي تواجهها، مضيفاً خلال ندوته الافتتاحية «الديموقراطية المفلومة» التي أقامها أول من أمس في منطقة الرميحية أن هناك محاولات لواء الديموقراطية بشكل أو بآخر، مؤكداً أن دستور الكويت من أروع الدساتير في العالم، مبيناً أن هناك محاولات من ضعاف النفوس لاضعافه. وأضاف دشتي فوجئنا بإبطال المجلس السابق، ولكنني أرى في هذا افتعلا، مؤكداً أنه حينذاك قدم طلباً

هناك أرقام توضع لعدم الإيمان بالديموقراطية ومنها طعون ما بعد الانتخابات



دعا إلى التوافق والابتعاد عن الفتنة

## حمد سيف: المشاركة في العملية الانتخابية واجب وطني للمحافظة على المكتسبات الدستورية

الرواتب وزيادة القرض الإسكاني ويسد الإيجار ومعاشات المتقاعدين وبدل الأولاد والاهتمام بالقوانين التي تعزز وضع المرأة الكويتية وتوفر لها سبل العيش الكريم. وقال الهرشاني إن المجلس الميطل الماضي أنجز الكثير من القوانين التي تخص المواطنين لكن بعضها لم يجد طريقه للنفاذ وعليه فإن المجلس المقبل مطالب بمتابعة تلك القوانين وضمان صورها ونشرها بالجريدة الرسمية أو إعادة التصويت عليها إذا اقتضى الأمر، لافتاً إلى أن المجلس المقبل سيواجه مسؤولية كبيرة للبدء من حيث انتهى المجلس الماضي.

للصوت الواحد يضع المشاركين وغير المشاركين أمام مسؤولياتهم بعد أن أصبح قانون الانتخابات بعصمة القضاء ولا تترسب على من يقول بعدم دستوريته، مشيداً بالصورة الرافقة للمناقشة بين المرشحين في جميع الدوائر بشكل عام وفي الدائرة الثانية بشكل خاص، لافتاً إلى أن حجم الوعي الذي بلغه الناخب الكويتي وقدرته على الاختيار. وذكر أن البلاد مازالت تعاني من قصور في الكثير من التشريعات التي يتطلع لها المواطنون لتحقيق طموحاتهم ومن أهم هذه التشريعات زيادة الرواتب من خلال إعادة مراجعة سلم



حمد سيف

أكد عضو المجلس الميطل الأخير ومرشح الدائرة الثانية حمد سيف الهرشاني حاجة البلاد إلى التوافق والابتعاد عن الفتنة وتعزيز الوحدة الوطنية خاصة خلال فترة الانتخابات الحالية التي تعيشها البلاد. وأشار إلى أن المشاركة في العملية الانتخابية تعد واجباً وطنياً تفرضه محبة الوطن والوفاء للقيادة والحفاظ على المكتسبات الدستورية والديموقراطية، مشيراً إلى أنه كلما زاد الإقبال على التصويت أمكن الوصول إلى مجلس أمة قوي بوصول الأوسى والأكفا وفق قناعة الناخبين. وقال الهرشاني إن تحصين المحكمة الدستورية

قدرات ذوي الدخل المحدود، معتبراً هذا الأمر مؤامرة حقيقية عليهم. وأضاف الحمد أن الأرقام الرسمية والإحصائيات تدل على حجم الكارثة الصحية التي يمكن أن تجر إليها الكويت في حال استمرار الوضع على حاله دون القيام بخطوات عملية وسريعة لتسديد الخطر، مبيناً أن ميزانية الصحة لهذا العام بلغت 7٪ بما يعادل 5,5 مليارات دولار، وهو ما يعني أن نصيب المواطن من هذه الميزانية يقارب خمسة آلاف دولار بما فيها الرواتب والأجور، مشيراً إلى أن التامين الصحي في أرقى دول العالم لا يتجاوز ألفي دولار.

منذ ثمانينيات القرن الماضي، شتدداً على أنه من المؤلم أن نجد عشرات المرضى يزحفون يومياً على أبواب الأطباء دون أن يتمكنوا من نيل المستوى اللائق من الرعاية الطبية لأن المرافق الصحية لا تتناسب مع أعداد المرضى بسبب قلة المستشفيات والمرافق الطبية ونقص الكوادر وضعف التجهيزات، مشيراً إلى أن معايير منظمة الصحة تقضي بوجود حوالي 200 سرير لكل ألف نسمة بينما الواقع في الكويت هو سرير واحد لكل ألف مواطن وكان هناك من يريد دفع المواطن للعلاج في المستشفيات والمرافق والعيادات الخاصة والتي تحتاج لميزانية تفوق



أحمد الحمد

قال مرشح الدائرة الثانية م.أحمد الحمد إن الملف الصحي في الكويت أصبح بؤرة للفساد الإداري والمالي والمحسوبيات والشللية، بما يجري في وزارته فقلق مصيبة وإن كان لا يدري فالمصيبة أعظم، مضيفاً أن نظرة سريعة على واقع الخدمات الصحية تجد أنها من سبى إلى أسوأ فيما يتضمّن ملف العلاج بالخارج وبالرحلات السياحية على حساب المال العام فيما لا يجد المحتاج فعلاً لهذا العلاج من ينظر له ويلبي تطلعاته. وأضاف أنه من غير المعقول أن نكون بلداً مدنيه فوائض مليارية سنويا ولم يبن مستشفى جديداً

قال إن الملف الصحي أصبح بؤرة للفساد الإداري والمالي

## أحمد الحمد: لدينا فوائض مليارية

## ولم يبن مستشفى جديداً منذ الثمانينيات

طالب بالارتقاء بالعمل السياسي

## فيصل الرشيدى: نحتاج مجلساً يتجاوز التناحر السياسي

طالب بحوار مجتمعي لبحث جذور الاحتقان الطائفي ومعالجته

## خريبط: الوحدة الوطنية خط أحمر لا نقبل تجاوزه

لنشر الأخلاق الفاضلة وقيم التسامح والتعايش بين مختلف فئات المجتمع وتبني الثقافة التنويرية ورفض جميع مظاهر التطرف والتعصب والتزمّت بالفكر أو الأراء، واحترام التعددية، وأكد أن الظروف والأحداث الجارية في المنطقة تجعل الكويت تمر بمنعطف خطير يتطلب من الجميع التكاتف والتعاون في هذه الأوقات الحرجة والبدء عن الأثر والتأجيج الطائفي حفاظاً على الوحدة الوطنية التي تميزت بها الكويت في الماضي والحاضر، لافتاً إلى أن وحدة الكويتيين من مختلف الطوائف والقبائل التي بعد الله التي حمت الكويت وحافظت على وحدتها وتماسكها في مواجهة الإغصير التي واجهتها على مر السنين خاصة في محنة الغزو الغاشم.

المبادئ الدستورية الراسخة كالعادلة والمساواة وتكافؤ الفرص. وطالب خريبط بضرورة تطبيق القانون بحزم ودون انتقائية مع أهمية أن يكون هناك تحركاً حكومياً فاعلاً لتحقيق تكافؤ الفرص في وظائف الدولة. وأكد حاجة الكويت إلى مبادرة وطنية وحوار مجتمعي يفتح هذا الملف المسكوت عنه وبيحث في جذور وأسباب تفاقم الاحتقان الطائفي في السنوات الأخيرة ويضع آليات حقيقية لمواجهة أي مساس بالوحدة الوطنية ومنها وضع ميثاق وطني يحاصر خطاب الكراهية المتفاقم على شبكة التواصل الاجتماعي ويعزز من قيم المواطنة والسواء. وطالب خريبط بضرورة تكثيف حملات إعلامية يشارك فيها عدد من السوزارات والهيئات



عبد الحميد خريبط

قال مرشح الدائرة الثالثة اللواء المتقاعد والحامي أمام محكمة التمييز والدستورية العليا عبد الحميد إبراهيم خريبط إن الكويت تحتاج إلى الكثير من الجهد والعمل الدؤوب لواء خط الكراهية ومواجهة محاولات المساس بالوحدة الوطنية. وشدد خريبط على أن الوحدة الوطنية خط أحمر يجب ألا يتخطاه أحد مهما كانت الدوافع والأهداف لأن استتقرار المجتمع وأمنه هما السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الرقي في جميع المجالات. ورأى خريبط أن الكويت عاشت فترتنا في ظل وحدة مجتمعية كانت نموذجاً في الاصطفاط الوطني غير أن السنوات الأخيرة تشهد تراجعاً كبيراً بسبب التراخي في تطبيق القانون وغياب

ببرنامج عمل واضح لا يمكن أن يقف المجلس عائقاً أمامها، غير أنه للأسف الشديد لم تملك الحكومة ابداً هذا البرنامج وكان التخطيط في الحكومات السابقة سيد الموقف. وأضاف الرشيدى إن عمل الحكومة ومجلس الأمة القادم يجب أن يتجهان نحو المزيد من التعاون والتنسيق بينهما، آخذاً في الاعتبار كل الملاحظات التي تطرح من جانب النواب أو الكتل السياسية والسير بخطى ثابتة نحو الإنجاز، مشيراً إلى أن هذا يمكن أن يتحقق من خلال التحلي بنظرة متفائلة للمستقبل ومعالجة ما اعتري مسيرة العمل الحكومي خلال المرحلة الماضية من سلبيات وتفعيل أداء الحكومة والبدء بحل القضايا التي تشكل الأولوية لدى المجتمع والهاجس لدى المواطن.

من الديموقراطية والتمسك بنوابتها لأنها تمثل صمام الأمان لوحدة الشعب وسلامة الدولة والنظام. وأكد الرشيدى - في تصريح صحفي - أن الحكومة للأسف الشديد كانت غير متجانسة وبعض الوزراء يعملون ضد بعضهم، كما أن أداءهم كان ضعيفاً جداً والبعض كان غير قادر على تحمل المسؤولية السياسية وبطل علينا بتصريحات صحافية من خياله الواسع وهي حبر على ورق دون تنفيذ، فضلاً عن أن الحكومة لم يكن لديها أي حائط صد في حال استجواب أي عضو فيها، وهذا يمثل عيباً سياسياً كبيراً، ويرى أن الحكومة القوية قادرة على تجاوز كل المعوقات الصعبة لأنه في النهاية لا يصح إلا الصحيح فعندما تأتي الحكومة



فيصل الرشيدى

طالب مرشح الدائرة الرابعة المحامي فيصل صقر الرشيدى بأهمية الارتقاء بالعمل السياسي من خلال مجلس قوي قادر على تجاوز مرحلة التناحر السياسي التي سادت خلال المراحل السابقة وصولاً إلى مرحلة الاستقرار السياسي التي تدفع عجلة التنمية نحو الامام بكل ارتياح، مؤكداً على الوعي والادراك الذي يتمتع به اهالي الدائرة ورغبتهم الصادقة في أحداث تغيير يحرك حالة الركود التي تعيشها الكويت منذ سنوات طويلة بسبب الممارسات السياسية غير المسؤولة، متمنياً وصول الكفاءات القادرة على خدمة الكويت بعيداً عن المصالح الشخصية أو القبلية أو الطائفية، مستعداً ووجد كويتي واحد يعارض العمل بالمبادئ الدستورية، مؤكداً أن الجميع يتطلع إلى مزيد